الأمم المتحدة S/2007/376

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا – مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس مني أن أواصل إطلاعه بصفة منتظمة على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة السائدة فيها. ويغطي التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويصف الحالة في جوانبها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والأمنية، والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ - منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/1034)، اتسمت الحالة السياسية بأعمال الإعداد لإجراء حوار سياسي شامل، حتمته أزمة سياسية مستمرة وأنشطة تمرد، وبخاصة في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلد. ولكي يتسنى إيجاد حلول دائمة للأزمة، نفذت أطراف فاعلة وطنية ودولية مختلفة عددا من الأنشطة.

٣ - ويبرز من بين هذه الأنشطة قيام فريق الحكماء، وهو مجموعة من شخصيات المجتمع المدني البارزة، بإجراء سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية الوطنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في البلد. وشددت معظم الأطراف المؤثرة على ضرورة إجراء حوار سياسي شامل، بمشاركة شريحة واسعة من المجتمع في البلد، علاوة على حركات المتمردين، التي لجأت مؤخرا إلى العمل المسلح ضد الحكومة.

250607 250607 07-38673 (A)

٤ - وبناء على ذلك، قام فريق الحكماء، بعد تفويضه من الرئيس فرانسوا بوزيزي بإجراء مشاورات أيضا مجموعات المتمردين، بعقد لقاءات مع بعض قادة التمرد في الخارج. واجتمع الفريق أيضا بالرئيس السابق أنجي - فيلكس باتاسي، الذي يعيش في المنفى منذ تنحيته عن الحكم على يد الرئيس بوزيزي، في آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قدم الفريق إلى الرئيس بوزيزي تقريره، الذي اشتمل على توصيات بشأن إجراء حوار سياسي شامل. وأحال الرئيس بوزيزي التقرير إلى الجمعية الوطنية والمحكمة الدستورية، طلبا لآرائهما حول الوثيقة. وعُمم التقرير أيضا على هيئات السلك الدبلوماسي في العاصمة بانغي. وعلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وحتى ١١ حزيران/يونيه، كانت الأحزاب السياسية فقط هي التي أدلت بتعليقات على الوثيقة، بينما لم تقدم المحكمة الدستورية والجمعية الوطنية ردا رسميا عليها.

٥ - وكان من بين الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لفريق الحكماء اقتراحه عقد الحوار الوطني على ثلاث مراحل: (أ) مشاورات أولية تركز على الجانبين العسكري والأمني؛ (ب) مشاورات أولية بين ممثلي جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بغية تحديد مضمون وإجراءات الحوار الوطني الشامل المزمع عقده؛ (ج) مؤتمر سياسي شامل يجمع بين جميع أصحاب المصلحة ويتولى تيسيره وسيط خارجي.

٦ - وفيما يتعلق بالحوار العسكري، تم عقد عدد من الاجتماعات مع حركات التمرد، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، يمثل التوقيع على اتفاق سرت، في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والسيد عبدوللاي مسكين، قائد الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى، والتوقيع على اتفاق بيراو بين الحكومة والسيد زكريا دمان، رئيس العمليات في اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع خطوتين أوليين هامتين في عملية الحوار. وتحاول الحكومة التوصل إلى اتفاقات سلام شبيهة مع قادة التمرد الآخرين.

٧ - ولا يفتأ الرئيس بوزيزي يعرب عن تأييده لإجراء الحوار السياسي الشامل، شريطة تحسن الحالة الأمنية في البلد وعدم طعن الحوار في شرعية المؤسسات، التي أقيمت عقب الانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠٠٥.

٨ - بيد أن زعماء أحزاب المعارضة الأعضاء في اتحاد القوى الوطنية الناشطة ما زالوا يتشككون في التزام الحكومة بعقد الحوار. إذ يرون في توقيع اتفاقي سرت وبيراو مع مجموعات من المتمردين، مناورة تسويفية لجأ إليها الرئيس بوزيزي من أجل الالتفات حول الحوار أو تأجيله لأطول فترة ممكنة. وقد ندد أولئك الزعماء بتأخر العمل على تنظيم الحوار وطالبوا السلطات بالموافقة على خطة واضحة وإطار زمني محدد للمؤتمر.

٩ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، عقد الرئيس بوزيزي اجتماعا مع ممثلي اتحاد القوى الوطنية الناشطة، أكد فيه مجددا تصميمه على عقد مؤتمر الحوار. وأوضح أنه يعتزم التوصل إلى اتفاقات أولية بشأن وقف الأعمال العدائية في جميع أرجاء البلد، قبل المضي قدما في تنظيم هذا الحوار. غير أن الحجج التي ساقها الرئيس بشأن تأخر الحوار ما زالت تقابل بالتشكك من جانب أحزاب المعارضة بصفة عامة.

١٠ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبالتعاون مع السلطات الوطنية، عددا من برامج التدريب التي تهدف بشكل رئيسي إلى إعادة تنشيط العمليات المدنية في البلد. ونظم المكتب، خلال الفترة من ٨ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، في بلدة مركوندا بمقاطعة أوهام، دورة تدريبية للزعماء التقليديين وزعماء الطوائف، وتنظيمات المجتمع المدني، بغية استكشاف السبل لحل الصراعات والتوسط فيها عن طريق الحوار.

١١ - وقد كنت قد أوصيت في تقريري المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/97) بنشر وجود للأمم المتحدة متعدد الأبعاد على طول حدود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مع السودان وذلك لمنع انتقال أزمة دارفور إلى هذين البلدين. ومع أن حكومة تشاد وافقت من حيث المبدأ على هذا النشر، فقد أعربت عن تفضيلها الواضح لإجراء مزيد من المناقشة حول مقترحاتي. وعلى هذا الأساس، عمدتُ إلى إرسال وفد إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في ٢١ أيار/مايو لإجراء مناقشة مع الحكومتين حول عملية الأمم المتحدة المقترحة وسأقدم تقريرا عن نتائج زيادة الوفد خلال الأسابيع القادمة.

ثالثا - الحالة السياسية والأمنية

١٢ - أصبحت الحالة الأمنية أكثر هشاشة نتيجة ازدياد أنشطة قُطَّاع الطرق وحركات المتمردين في أجزاء مختلفة من البلد. وظلت بانغي تعاني من تواتر عمليات السطو على المساكن بصورة تكاد تكون يومية.

١٣ - وكما حدث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استولت حركة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع المتمردة، في ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، على بلدتين في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وقد استعادت القوات الحكومة السيطرة على البلدتين بشكل فوري، بدعم من القوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والقوات الفرنسية. وأعقبت التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات المتمردين في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ فترة هدوء نسبي في المنطقة. وعكَّر هذا الهدوء، في أيار/مايو، وصول زهاء ٣ ٠٠٠ فرد من الرعايا السودانيين إلى بلدة سام أوانجا، لجأوا إليها هربا مما وصفوه بالقتال الضاري في منطقة دارفور السودانية.

١٤ - وتدهورت الحالة الأمنية بشكل كبير في الجزء الشمالي الغربي من البلد. ولا تزال البلاغات مستمرة عن وقوع هجمات مسلحة جديدة ينفذها مقاتلون متمردون تابعون للجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية وعصابات إجرامية. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، احتجز قطاع الطرق اثنين من العاملين في المجال الإنساني، من مؤسسة كاريتاس ومنظمة التعاون الدولي، كرهينتين. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجمت مجموعة مسلحة غير محددة الهوية، قافلة تابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام كانت في طريق عودتها من مهمة في بلدة بامباري. وفي ١١ حزيران/يونيه، قتل شخص فرنسي من العاملين في المجال الإنساني، تابع لمنظمة أطباء بلا حدود، على يد أفراد من حركة التمرد المسماة الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية، ذكروا فيما بعد أن هجومهم وقع عن طريق الخطأ وأنه لم يكن متعمدا. وقد أدان ممثلي الخاص ومنسق الأمم المتحدة المقيم، في جمهورية أفريقيا الوسطى، تلك الهجمات بقوة، وطلبا إلى الحكومة تعزيز أمن العاملين في المجال الإنساني وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يقدمون مساعدة يحتاج إليها الناس في البلد احتياجا شديدا.

١٥ - تجدر الإشارة إلى أن الأعمال الانتقامية التي تنفذها القوات الحكومية، في المناطق التي ينشط فيها المتمردون ومجموعات مسلحة أخرى، كثيرا ما تكون غير متناسبة مع الأحداث. وإذ تفترض القوات الحكومية أن السكان المدنيين المحليين يدعمون المتمردين، فإنها تلجأ أحيانا إلى تدمير المنازل وحرقها ونهبها، وترتكب أعمال عنف جسدي ضد المدنيين الأبرياء. ويؤدي اقتران أعمال العنف التي يرتكبها المتمردون وأفراد العصابات والقوات الحكومية، إلى تشرد المدنيين جماعات وفرادى في كثير من الأحيان، حيث يلجأون إلى الغابات والحقول، أو إلى البلدين المجاورين الكاميرون وتشاد. وتمثلت نتيجة ذلك في تدهور الحالة الإنسانية بشكل كبير في البلد، إذ يتضرر منها زهاء ربع مجموع عدد السكان البالغ ٤ ملايين شخص تقريبا.

١٦ - وتفاقمت الحالة الأمنية أيضا جراء أشكال أخرى من العنف، منها العنف بين الطوائف، الذي يتحول في أحيان كثيرة إلى قتال بين مربي الماشية والمزارعين، أو إلى قتال على أُسس دينية. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن عدم إحكام الرقابة على الحدود الدولية لجمهورية أفريقيا الوسطى أن يُساعد على نمو الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود ولانتشار الأسلحة الخفيفة غير المشروعة عبرها، وللغارات التي تشنها الجماعات المسلحة. وتتزايد حدة الحالة جراء استمرار الصراعات في دارفور والمنطقة الشرقية من تشاد.

١٧ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وحكومة فرنسا تقديم الدعم لبرنامج إعادة هيكلة القوات المسلحة للبلد. إذ قام المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبالتعاون

مع فرنسا، بتدريب عدد من ضباط الجيش والدرك والشرطة على أداء دور دوائر الدفاع والأمن الوطنية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة. واكتمل، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مشروع إعادة إدماج المحاربين السابقين وتوفير الدعم للمجتمعات المحلية، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت إشراف اللجنة الوطنية التي كُونت لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة وتعزيز نزع السلاح وإعادة الإدماج. ونجح المشروع في تسريح ٥٥٦ ٧ فردا من المحاربين السابقين، وتنفيذ ما يصل إلى ٥٠ مشروعا صغيرا على مستوى المجتمعات المحلية، بُغية مساعدة هؤلاء الأفراد على الاندماج مجددا في الحياة المدنية السلمية.

١٨ - ونظرا إلى خطورة التهديد الذي يمثله استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تم مؤخرا إطلاق مشروعين جديدين لدعم المجتمعات المحلية في مجال مراقبة تلك الأسلحة والحد من تداولها. وسيحتاج المشروعان، اللذان تم إعدادهما بدعم من حكومتي فرنسا واليابان، إلى تمويل يصل إلى مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل واحدٍ منهما. وأنشئ أيضا فريق تنسيق معني بإصلاح قطاع الأمن. وثمة حلقة عمل وطنية عن إصلاح قطاع الأمن، تقرر مبدئيا عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

رابعا - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والمالية

١٩ - شهد اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى تحسنا نسبيا، في عام ٢٠٠٧، مقارنة بالسنوات السابقة. وبلغ معدل النمو، في ٢٠٠٧، ٤,٧ في المائة، مقارنة بمعدل قدره ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. ويُرَد النمو الاقتصادي الحالي إلى إعادة تنشيط قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية. وإذا تواصل هذا الاتجاه المشجع فإن نصيب الفرد في الدخل يمكن أن يشهد انعكاسا في مسار تراجعه، وهو التراجع الذي لوحظ في البلد منذ عقد الثمانينات. إلا أن تواصل ازدياد التضخم، الذي يُرَد في معظمه إلى ارتفاع أسعار النفط، قد يؤدي إلى كبح معدل النمو الأخير.

٢٠ - وتحسنت أيضا المالية العامة مع إطلاق عملية إصلاح آليات الرقابة المالية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي، ومرفق تشغيل السياسات الإنمائية التابع للبنك الدولي. وتراجعت عائدات الدولة، في الربع الأول من عام ٢٠٠٧، حيث بلغت نسبة ٩٠ في المائة فقط من الأرقام المسقطة. وتبلغ التقديرات الإجمالية لعائدات عام ٢٠٠٧ في الوقت الراهن ٨٥ بليون فرنك من فرنكات جمهورية أفريقيا الوسطى، مقارنة بمبلغ ٧٣ بليون فرنك في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك ظل البلد يواجه مصاعب في مجال النفقات العامة، فيما يتعلق بالتقيد بالحدود المفروضة على النفقات المقررة، حسب ما لاحظت بعثة صندوق النقد الدولي، في أيار/مايو ٢٠٠٧. وتعاني الحكومة

أيضا مصاعب مستمرة في الوفاء بالتزاماتها المالية الأساسية، كدفع المرتبات، وتمويل تصريف مهامها الأساسية، والاستثمار في قطاع التعدين الحيوي.

٢١ - وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كانت المساعدة المالية الدولية التي تلقتها جمهورية أفريقيا الوسطى قد فاقت بكثير ما تلقته في الأعوام السابقة، حيث بلغت ٧٣ بليون فرنك. بيد أن معظم المعونة استخدمت في تغطية متأخرات خدمة الديون الدولية للبلد، بُغية استئناف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ومن شأن استئناف هذا التعاون أن يزيد حجم المعونة الدولية، في عام ٢٠٠٧. وفي ذلك السياق، دعم الاتحاد الأوروبي جهود البلد الرامية إلى تسديد متأخراته الداخلية وإصلاح المالية العامة. ويعتزم الاتحاد الأوروبي أيضا دعم إصلاح الإدارة الإقليمية، من خلال تأسيس مراكز اقتصادية محلية بهدف التحول إلى اقتصاد لا مركزي.

٢٢ - ويمكن أن يؤدي التنظيم المقرر لمشاورات المائدة المستديرة بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمانحين الدوليين، في عام ٢٠٠٧، إلى إلغاء ديون البلد الخارجية واجتذاب موارد إضافية لتمويل جهود الإعمار الوطنية. ويتوقع أيضا أن يزداد تحسن التوقعات المالية بصفة عامة مع تخفيف عبء الدين في المستقبل، إذا رُئي أن البلد مؤهل للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

خامسا - الحالة الإنسانية والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٣ - تدهورت الأحوال الإنسانية العامة تدهورا كبيرا منذ بداية العام، بسبب تفاقم انعدام الأمن في الأجزاء الشمالية من البلد بشكل رئيسي. وإذ يقدر أن مليون شخص من رعايا البلد قد تأثروا بالصراع، يقال إن عدد المشردين داخليا، الذين يحتاجون لمساعدات الطوارئ، قد تجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد تلقت الآلية المحلية للتمويل السريع للاحتياجات الإنسانية، وهي صندوق الاستجابة في حالات الطوارئ، تبرعات بلغت نحو مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد. وخصص صندوق الأمم المتحدة الدائر المركزي للطوارئ مبلغ ٤ ملايين دولار أيضا لعام ٢٠٠٧.

٢٤ - وكثفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطتها لحماية المشردين داخليا، من خلال توزيع إمدادات الطوارئ وتدريب قوات الدفاع والأمن على المبادئ المتعلقة بالتشرد الداخلي واحترام حقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي. وأكملت المفوضية أيضا الإعادة الطوعية إلى الوطن للاجئين من جنوب السودان بلغ عددهم ٦٩٢ ٩ شخصا، وتعتزم الشروع في إعادة ٨٧٥ لاجئا من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم.

٢٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية التنفيذية في عمومها، بدأت كيانات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وتتركز أنشطة هذه الكيانات في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: (أ) تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان؛ (ب) الإنعاش ومكافحة الفقر عقب الصراعات؛ (ج) مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٦ - ووزع برنامج الأغذية العالمي ٧٣٧ ٥ طنا متريا من إمدادات الأغذية في الأجزاء الجنوبية المتأثرة بالعنف من البلد. وواصل البرنامج إدارة برامج التغذية المدرسية من أجل ١٠٠ ٠٠٠ طفل في ست مقاطعات، ووفر الإمدادات الغذائية لما مجموعه ٠٠٠ ٣٤ فرد من المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و ٠٠٠ ٨٠ فرد آخر من المتأثرين باستمرار الصراع. وأتاح البرنامج أيضا استخدام طائراته و ١٠ من شاحناته للعاملين في المجال الإنساني من منظمات المعونة الأخرى، بُغية تيسير وصولهم إلى المناطق النائية من البلد. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بذور وأدوات زراعية على ٠٠٠ ٤٤ أسرة، تضم ٠٠٠ ٢٢٠ فرد، في الأجزاء الشمالية من البلد. وأكمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع الحكومة، إعداد خطة عمل للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، تبلغ قيمتها ١٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٧ - ونظمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حملات مشتركة للتحصين والوقاية من الملاريا لما مجموعه ٩٨٩ ٩٦ طفلا حتى سن الخامسة، و ٧٦٥ ٦ امرأة حُبلى، في ست محافظات متأثرة بالصراع. وحصَّنت المنظمتان، أيضا خلال الحملة، ٥٢٥ رضيعا، ممن تصل أعمارهم إلى السنة، ضد مرض الحِصبة. وقدمت منظمة الصحة العالمية مساعدة إضافية إلى الحكومة، بُغية تنظيم حملة تحصين ضد الحمى الصفراء وإعداد خرائط لأماكن تقديم الخدمات الصحية في البلد.

٢٨ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنشطتها في مجالات إعادة بناء نظام البلد التعليمي، وتعزيز محو أمية المرأة، والتربية الوطنية والتثقيف بشأن السلام، وثقافة الاتصال، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدوائر الأكاديمية، وحماية الهوية الثقافية للطوائف العرقية المحرومة وتيسير إمكانية حصولها على التعليم الأولي.

٢٩ - ونفذت مفوضية شؤون اللاجئين، بمساعدة مالية وتقنية من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حملة للتوعية بالإيدز والكشف الطوعي عنه بين اللاجئين، بهدف توفير الرعاية للمصابين منهم. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نُشرت نتائج أول دراسة استقصائية وطنية يضطلع بها عن فيروس نقص المناعة البشرية، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. واستنادا إلى تلك النتائج يعتزم فريق

الأمم المتحدة القطري إعداد خطة عمل قطرية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

سادسا – حالة حقوق الإنسان

٣٠ – ساءت حالة حقوق الإنسان كثيرا خلال الأشهر الستة الماضية، في كل من العاصمة والأرياف، وبخاصة في محافظات أوهام، وأوهام – بيندي، وفاكاجا، ونانا – غريبيزي.

٣١ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، وخلال عملية نفذتها الشرطة للقبض على بعض المشتبه فيهم، الذين يُزعم أنهم خالفوا مرسوما حكوميا يستهدف بشكل رئيسي ملاك المتاجر المسلمين، في أحد أكثر أحياء بانغي اكتظاظا بالسكان، لقي أربعة أشخاص حتفهم وجُرح عدد آخر من السكان. ولم يلق رد فعل الشرطة الإدانة من المنظمات غير الحكومية الوطنية فحسب بل ومن وزير الداخلية، الذي أمر بإجراء تحقيق.

٣٢ – وتُعزى عموما الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأرياف إلا أنه يسود فيها مناخ من انعدام الأمن. وترتكب الانتهاكات في كثير من الأحيان على أيدي قطاع الطرق وقوات المتمردين والقوات المسلحة الوطنية. وكثيرا ما تُنفذ قوات الأمن الوطنية أعمالا انتقامية عقب هجمات المتمردين، يتعرض خلالها السكان المدنيون المحليون لإساءة المعاملة بشكل عشوائي.

٣٣ – وبالرغم من تصديق الحكومة على الصكوك القانونية الدولية، التي توفر الحماية للإنسان وحقوق الإنسان، يتواصل التبليغ بحدوث انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق في البلد، بالرغم من أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام كثيرا ما يوجه انتباه السلطات إلى التزاماتها بموجب تلك الصكوك الدولية.

٣٤ – وشارك المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تقييم المهام التي نفذتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري في أجزاء مختلفة من البلد. وساعد المكتب أيضا الحكومة على إعداد مشروع قانون العمل بالبلد، واضطلع بأنشطة للتوعية من خلال وسائط الإعلام الجماهيري، كما نظم دورات تدريبية عن حقوق الإنسان لأفراد إنفاذ القانون في بلدة بامباري بمحافظ أواكا.

٣٥ – وأقامت اليونيسيف، في شراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، شبكات محلية وإقليمية لحماية الأطفال، ولرصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان في مقاطعات أوهام ونانا – غريبيزي والتبليغ عنها. وفي الوقت نفسه، تم الشروع في تنفيذ برامج نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، المنصوص عليها في اتفاق السلام الموقع بين الحكومة وجماعة المتمردين المسماة اتحاد القوى الديمقراطية من أجل

التجمع. وتم بالفعل تحديد ما يصل إلى ٤٠٠ طفل من الأطفال الجنود الذين يستفيدون من هذه البرامج. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع للأمن القانوني، بتمويل من حكومة فرنسا. وفي المجالين الاجتماعي والثقافي، نُظم في بانغي خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، المهرجان الدولي الأول للأفلام المتعلقة بحقوق الإنسان، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية.

سابعا – ملاحظات

٣٦ – لا تزال الحالة العامة السياسية والأمنية والاجتماعية – الاقتصادية حرجة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يؤدي إلى تفاقم المناخ المتقلب تكرر انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور الأوضاع الإنسانية. وتكمن أسباب الأزمة الجارية في ٤ مجالات متواصلة: (أ) انعدام ثقافة الحوار والتسامح؛ (ب) تكرر انتهاكات حقوق الإنسان؛ (ج) الإفلات من العقاب؛ (د) وجود بيئة اجتماعية غير مواتية نتجت عن تفشي الفقر والفساد وعدم انتظام دفع المرتبات وتراكم متأخرات المرتبات.

٣٧ – وإني لأشجع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها لتحريك عملية السلام قدما من خلال القيام دونما تأخير بتنظيم حوار سياسي يُشارك فيه الجميع. والأمم المتحدة مستعدة لمساندة هذه العملية. وإني، إذ أذهب باتفاقات السلام التي تم التوقيع عليها مؤخرا من جانب الحكومة وعدد من الجماعات المتمردة المسلحة، فإني باق على قناعتي بأنه لا يمكن تحقيق تقدم متين نحو استعادة الاستقرار المستدام في البلاد واجتذاب المستثمرين، إلا من خلال حوار شامل للجميع.

٣٨ – وإني أدين بقوة الهجمات المتكررة على عاملي المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك على موظفي منظومة الأمم المتحدة. وأطالب الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال للعدالة ولضمان الحماية الكافية للموظفين العاملين على تقديم المساعدة الغوثية الأساسية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في ظل أوضاع غالبا ما تكون صعبة للغاية.

٣٩ – كما أرحب بقرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما أشيد بالاتحاد الأفريقي وبالاتحاد الأوروبي لدعمهما السياسي والمالي الهام للقوة وأناشدهما والمجتمع الدولي ككل أن يعمدوا جميعا إلى زيادة الدعم لتمكين القوة من توسيع نطاق مشاريعها للمساعدة الأمنية لتشمل البلد كله.

٤٠ - ولا يمكن الحفاظ على الآفاق المشجعة التي ظهرت مؤخرا إلا بمواصلة التعاون الدولي في جو يسوده السلام. وإن مجتمع الأمم المتحدة سيواصل دعمه لجمهورية أفريقيا الوسطى، حكومة وشعبا، لإحراز السلام الدائم ولتعبئة المعونة الدولية. على أن المسؤولية الأولى عن تحسين الأوضاع في البلد إنما تقع على عاتق حكومته وشعبه ككل.

٤١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لدول المنطقة ومنظماتها وكذلك للدول والمؤسسات الأخرى لمواصلة تقديم الدعم لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في قطاعي المال والأمن. كذلك أود أن أشيد بممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال الأمين سيسي، وموظفيه وسائر موظفي فريق الأمم المتحدة القطري لما أبدوه جميعا من روح مهنية وتفان في أداء مهامهم الحيوية في ظل ظروف كثيرا ما تكون خطرة.